ردمد ١٦٠٧-٢٠٩X

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي

مجلة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية
فكرية
محكّمة

العدد العشرون
شوال ١٤٢١هـ-يناير ٢٠٠١م

المحتويـــــات

- **الافتتاحية**
  مدير التحرير ١١-١٦
- **الخَيْريَّةُ في النُّصوص القُرآنيَّة**
  نبيل حامد خضر ١٩-٥٢
- **مُوازَنَةٌ بينَ كتابِ «الناسخ والمنسوخ في القُرآنِ الكريم» لأبي بكر بن العربيّ وكتابِ «الإيضاح لناسخ القرآنِ ومنسوخِه» لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ**
  أ. د. أحمد حسن فرحات ٥٣-٨٢
- **نَظَراتٌ فاحِصَةٌ في «رِسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إنَّ إبْراهيمَ كانَ أُمَّة﴾» المنسوبة إلى الإمام ابن طُولُون**
  د. عبد الحكيم الأنيس ٨٣-١٠٥
- **مَسائلُ أبي جعفر مُحمَّد بن عُثمانَ بن أبي شَيْبَةَ «دراسة وتحقيق»**
  أ. د. عامر حسن صبري ١٠٧-١٦٤
- **الصَّحابَةُ وعَدالَتُهم**
  د. عبد العزيز أحمد الجاسم ١٦٥-٢٠٥
- **العالَمُ الإسلاميُّ وتحدِّياتُ العَولَمة**
  أ. د. سعد الدين السيد صالح ٢٠٧-٢٣٧
- **تَطوُّرُ دراسةِ السِّيرةِ النَّبويَّةِ بين وليم ميور وديفيد ص. ماركوليوث**
  د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم ٢٣٩-٢٧٢
- **الأثَرُ الاقتصاديُّ للصَّيرفة والصَّيارفة في الدَّولة العَربيَّة الإسلاميَّة حتَّى القرن الرابع الهجريّ / العاشر الميلاديّ**
  د. خالد إسماعيل نايف الحمداني ٢٧٣-٣٠٢
- **تَفسيرُ مَقصودِ المُتكلِّم في التَّحليل النَّحويّ**
  د. أحمد شيخ عبد السَّلام ٣٠٣-٣٢٢
- **التَّحليلُ النَّحويُّ «تعريفُهُ وطبيعتُهُ»**
  د. محمود الجاسم ٣٢٣-٣٤٦
- **في التَّحليل الاجتماعيّ للظَّاهرة النَّحويَّة**
  المثالُ النَّحويُّ في كتاب سيبويه بينَ الدَّلالة الاجتماعيَّة والقاعدة النَّحويَّة
  د. حسن خميس الملخ ٣٤٧-٣٧٠
- **النَّصُّ ومُحيطُه**
  أ. د. حسن الأمراني ٣٧١-٣٨٢
- **كشاف بعنوانات البحوث وأسماء مؤلفيها من العدد الأول إلى العدد العشرين**
  د. عطية أحمد محمد الوهيبي ٣٨٣-٣٨٤

تَفْسيرُ مَقْصُودِ المُتَكَلِّمِ فِي التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ

د. أحمد شيخ عبد السَّلام(*)

مُلَخَّصُ البحث:

ينظرُ النَّحْوُ العربيُّ في أنماطِ تأليفِ التَّراكيبِ حسبَ معهودِ الخطابِ عند العرب، بغرضِ اكتشافِ النظمِ التَّركيبيةِ وصورِ المعنى، وتبيينِ مقاصدِ الكلامِ وأغراضِ المتكلِّمين به. والتَّحليلُ النَّحويُّ أحيانًا ظَنِّيٌّ في طبيعته، محتملٌ في تفسيراته، مفترضٌ في أحكامه، ويدلُّ على ذلك اختلافُ التحليلاتِ النَّحويَّةِ لتركيبٍ واحدٍ تبعًا لاختلافِ فهمِ النُّحاةِ للموقفِ الخطابيِّ له، وقد ورد عن علماء النحو ما يفيد احتمالَهُ للظَّنِّيَّة. وتهدف هذه الدِّراسةُ إلى بيانِ مواطنِ مراعاةِ المعنى، ومصادرِ تفسيرِ مقصودِ المتكلِّم، وطرقه في التَّحليلِ النَّحوي بوجه عامٍّ. فتتناولُ العلاقةَ بين المعنى والتَّحليلِ النَّحوي، وأوجه مراعاة المعنى، وخطة تفسير مقصود الجملة، وكيفية تَعَرُّفِ المعنى الذي يقصده المتكلِّم من كلامه، وطرقه، وأدواته، وأوجه تأويله، ومعرفة نفسية صاحبه. واهتمَّ البحثُ بتقديمِ نماذجَ من التَّحليلاتِ النَّحوية لإثباتِ محاولاتِ النُّحاةِ العربِ في هذا الصَّدد، وتأكيدِ أهميةِ المعلوماتِ الموقفيةِ في تَعَرُّفِ مقصودِ المتكلمِ من حديثه. واختتم البحث بالإشارة إلى أهمِّيَّةِ وضعِ أساليبَ كفيلةٍ بالإدراكِ الكاملِ لمقاصدِ المتكلِّمِ من كلامه حتى يتيسَّرَ إعطاءُ تفسيرٍ نحويٍّ دقيقٍ صحيح.

(*) أستاذ مشارك في اللغة العربيَّة وآدابها، كلِّيَّة معارف الوحي والعلوم الإنسانيَّة، الجامعة الإسلاميَّة العالميَّة، ماليزيا.

البحث:

ينظر النَّحوُ في أنماطِ تأليفِ الألفاظِ العربيَّةِ حسبَ معهودِ الخطابِ عند العرب من أجل تَعَرُّفِ العلاقةِ بين أشكالِ النظمِ التركيبيَّةِ وصورِ المعنى، وتبيينِ مقاصدِ الكلامِ وأغراضِ المتكلِّمين فيه وفهمِ معاني النُّصوصِ اللغويَّةِ، وعلى رأسها نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، وتفسيرِ الكلامِ في ضوءِ القوانينِ اللغويَّةِ العرفيَّةِ. والتَّفْسيرُ النَّحْويُّ هو التَّأمُّلُ في أنماطِ تأليفِ عناصرِ التَّركيبِ للوصولِ إلى معانيها ومقاصدِ أصحابِها. ويأتي الاهتمامُ بدراسةِ تفسيرِ مقصودِ المتكلِّمِ في التَّحليلِ النَّحويِّ ضمنَ الاهتمامِ بالمعنيين الوظيفيِّ والعرفيِّ في النحوِ العربيِّ. وتهدفُ هذه الدراسةُ إلى بيانِ مواطنِ مراعاةِ المعنى، ومصادرِ تفسيرِ مقصودِ المتكلِّمِ، وطرقِه في التَّحليلِ النَّحْويِّ بوجهٍ عامٍّ.

إنَّ التحليلَ النحويَّ أحيانًا ظَنِّيٌّ في طبيعتِه، محتملٌ في تفسيراتِه، مفترضٌ في أحكامِه. ويدلُّ على ذلك اختلافُ التَّحليلاتِ النَّحويةِ لتركيبٍ واحدٍ تبعًا لاختلافِ فهمِ النُّحاةِ للموقفِ الخطابيِّ له. ويؤدي اختلافُ التحليلِ إلى الاختلافِ في تفسيرِ مقصودِ المتكلِّمِ من هذا التَّركيبِ. ولا يقدحُ هذا الاختلافُ في موضوعيَّةِ التَّحليلِ؛ إذ إنه مبنيٌّ على إجراءاتٍ علميَّةٍ مقرَّرةٍ. ويلمح ابن جني إلى إمكانِ اختلافِ التفسيرِ النحوي لمقصودِ المتكلِّمِ باختلافِ فهمِ سياقِ الحالِ، فيقول: «فيا ليت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصدُ له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكاياتُ ولا تضبطه الروايات.»[1]

وليس أدلَّ على احتمالِ ظَنِّيَّةِ التَّحليلِ النَّحويِّ أكبرَ من رأيِ ابن جني حين قال: «اعلم أنَّ إجماعَ أهلِ البلدينِ إنما يكونُ حُجَّةً إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالفَ المنصوصَ،

(١) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد النَّجّار، ط٢، دار الهدى، بيروت، ج ١، ص ٢٤٨.

والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ: كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمتي لا تجتمعُ على ضلالة». وإنما هو علمٌ منتزعٌ من استقراء هذه اللغة، فكلُّ من فرق له عن علةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نهجةٍ كان خليلَ نفسه وأبا عمرو فكره»[1].

المعنى والتحليل النحوي

يقصد بالمعنى في المقولة النحوية: (الإعرابُ دليلُ المعنى، والمعنى مرشدٌ إلى الإعراب) المعنى النحويَ الوظيفي للتراكيب، أو لأجزائه. فالعلامةُ الإعرابيةُ دليلُ المستمع إلى فهم المعنى الوظيفيّ، كما أنّ ما يختاره المتكلّم من المعاني الوظيفية لمكونات التركيب مرشد لما ينبغي أن يضعه من علامات إعرابيةٍ. وتفيد هذه المقولة أنّ المعنى يسبقُ الإعراب عند المتكلّم، والإعراب يَسْبِقُ المعنى عند السّامع، وقد يرافقه[2].

يُحَدِّدُ المعنى النحويَ النّظامُ اللغويُّ، والموقفُ الخطابيُّ، وما يستفادُ منهما من العناصر أو القرائن اللغوية المختلفة. وقد نبّه النُّحاةُ العربُ على العناصر الكاشفة عن المعنى النحويّ في كتبهم. ولدراسة سياق الحال، أي: دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه، ومعرفة حال المتكلّم حين يتكلّم قيمة في توضيح معاني كثير من النّصوص، وتحديد معاني التّراكيب، فقول القائل: (هذا مندوبٌ شرعًا) يمكن إعراب لفظة (شرعًا) حسب هذا السّياق مفعولاً لأجله، إذا فهم من المقام السببيّة (لأجل ندب الشّرع إليه)، أو نائبًا عن المفعول المطلق إذا فهم منه بيان النوع (ندبًا شرعيًا)، أو منصوبًا على نزع الخافض إذا فهم منه الظّرفيّة (في الشّرع)[3].

واتّفاقًا مع إمكانِ استنباطِ معانٍ مُتَنَوِّعةٍ من التّراكيب طبقًا لاختلاف عناصر الموقف الخطابيّ يلحظ أنّ النحاة قد يختلفون في إعراب الجملة، فيجعلها بعضهم تقريرًا، وبعضهم

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٢) عبد السّلام، أحمد شيخ، ظاهرة التجانس الدّلالي في التراكيب العربية، دار الفتح، المنصورة، ١٩٩٢، ص ٦٥.

(٣) راجع: مصطفى التجانس، المعنى النّحوي في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث، في: عبده بدوي (تحرير)، في قضايا اللغة والأدب: بمناسبة افتتاح القرن الخامس عشر الهجريّ، مؤسسة الصّباح، صفاة كويت، الكويت، ١٤٠١هـ ص١٦٦ - ٢٠٢.

استفهاماً حذفت أداته، وبعضهم استفهاماً أُريدَ به الإنكارُ والتهكُّم، ولو ورد مع النص حال المتكلِّم لانقطع الخلاف. ومن ذلك إعراب جملة (وذو الشيب يلعب) من قول الشاعر:

طَرِبْتُ وَمَا شَوقًا إلى البِيْضِ أَطْرَبُ ... وَلا لَعِبًا مِنِّي وذو الشَّيب يَلْعَبُ

إذ يمكن أن تعرب تقريريةً تفيدُ إمكانَ حدوثِ اللعبِ من ذي الشَّيب، أو استفهاميةً إنكاريةً تنفي جواز حدوث مثل هذا اللعب منه. ولعلَّ مدعى الاحتمال هو غياب معرفة سياق حال الشِّعر حين إنشاد هذا البيت. ولو تَعَيَّنَ سياقُ الحالِ لم يقع خلافٌ في التَّحْليل النَّحويّ لهذه الجملة.

ويُعبِّرُ عن المعنى النَّحويّ الوظيفيّ بوسائلَ عدَّةٍ منها العلاماتُ الإعرابيَّةُ، أو الرتبةُ أو الأدواتُ الوظيفية، أو نظم التَّركيب، أو غيرها. «فأمَّا الإعرابُ فيه تميز المعاني، ويوقفُ على أغراض المتكلِّمين. وذلك أنَّ قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمرٌ زيد) غير معرب - لم يوقف على مراده. فإذا قال: (ما أَحْسَنَ زيدًا!)، أو (مَا أَحْسَنُ زيدٍ؟) أو (مَا أَحْسَنَ زيدٌ) أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده»[1] وقال أبو العباس: «الفرق بين: (ضربتُ زيدًا)، و(زيدٌ ضربتُه)، أنك إذا قلت: (ضربتُ زيدًا)، إنَّما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أنَّ وَقَعَ فِعْلُكَ. وإذا قلت: (زيد ضربته)، فإنما أردت أن تخبر عن زيد». وقال أيضًا: إذا قلت: كنتُ أخاك، فمعناه أشبهتُ أخاك، وإذا قلت: لستُ أخاك، فمعناه: بَايَنْتُ أخاك»[2].

اهتمَّ عبد القاهر الجرجاني بمعاني النَّحو التي عَدَّها نتيجة لتفاعل المعنى النفسيّ للمتكلِّم والتَّنظيم اللفظي لكلامه؛ ذلك أنَّ نظم الكلم تقتفي فيه آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النَّفْس[3]. ويلحظ أنه إذا كانت عملية تحديد المعنى تبدأ من المستوى النَّفسيّ، وذلك بالتركيز على العلاقاتِ النَّحْويَّةِ بين المفردات، وأيّ تغير في المستوى النفسيّ يتبعه بالضَّرورة تغير في التنظيم اللفظيّ للتَّركيب. وعلى هذا فإنَّ المتكلِّم يستغلُّ أنواع الاحتمالات النَّحوية الممكنة في إبداع أنماط تركيبية، ترتبط بالمعنى

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، الصَّاحبي، تحقيق أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٠٩.

(٢) الزَّجَّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط ٥، ١٤٠٦هـ، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٣) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تصحيح محمد رشيد رضا، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ص ٤٨.

النفسيّ. وقد استغلّ التحويليون هذه الخاصية في الاستخدام اللغويّ في طرح ازدواجية التّركيبين السّطحيّ والعميقّ.

أمّا المعنى العرفيّ الأساسيّ للمفردات فهو مذكورٌ في أغلبه في معاجم اللغة، وهو بدوره متعدد لا يتّعيّنُ إلا باستخدام المفردة في تركيب طبقًا لموقف معيّن[1]. وبهذا الاستخدام في التركيب تتفاعلُ المعاني النحويّةُ الوظيفيّةُ مع المعاني العرفية، فلكلّ مفردة خصائصها النّحوية، وقد تدلُّ المفردة على معنى بعينه في وظيفة نحوية دون غيرها. وإذا كانت المفردة تحملُ المعانيَ والمفاهيمَ فإنّ الجهل بالنظم النحوية التي تحكم المفردات المؤلفة للتركيب تؤدي إلى الإخلال بالتفاهم وتبادل الاتصال بهذه المعاني والمفاهيم.

مراعاةُ المعنى في التّحليل

قد يختلفُ قصدُ المتكلّم من الكلام عن تفسير السّامع له، فالمتكلّم يتوقع أن يفهم كلامه على وجه معيّن، ولكن السّامع يفسره وفقًا للمعلوماتِ المتوافرة لديه، وطبقًا لمعتقداته في هذه المعلومات. وقد يترك هذا الاحتمال فرصة لاختلاف الوصف النحويّ، أو تحديد خصائص الأنواع النّحوية، أو تحديد المعاني المستفادة من العلاقات التركيبيّةِ والسّياقيّة. بيد أنّ النحاة يقرّون أنّ كلّ ما صلح به معنى التركيب في التحليل النحويّ فهو جيّدٌ، وكلّ ما فسد به المعنى فهو مردود. وقد نبّه ابن هشام على أهمية مراعاة العرب لمعنى الجملة مع مراعاة ظاهر الصّناعة، فقال: «أوّلُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركبًا»[2].

ويعتمدُ النّحويّونَ العربُ على المعنى اعتمادًا ملحوظًا، ويصدرون عنه في التّفسير النّحويّ خاصّةً إذا تخلّفَ التفسيرُ على المستوى النّحويّ الخالص. واستيعابُ أمثلة ذلك في كتبهم – متعذّرٌ كثرةً واستفاضةً[3]. فقد راعوا المعنى في التعريفات، وتحديد السّلوك النّحوي للأنواع النّحوية، وتحدّثوا عن الدلالة السّياقيّةِ في المعاملة النحويةِ للألفاظ، وفي التضمين والتناوب، وتحديد خصائص التّراكيب، ودلالة الصّيغ، والأدوات الوظيفية،

(١) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٩م، ص ٣٢١.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج٢، ٨٢٠هـ وما بعدها، وص ٣١٤.

(٣) الموسى، نهاد، نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط٢، ١٤٠٨هـ، ص٧٣.

والعبارات الاصطلاحية، والتراكيب الخاصة، وغيرها من أوجه مراعاة المعنى في التحليل النحويّ.

ومن أمثلة استعانتهم بالمعنى في التفسير النحويّ مذهبهم في أنّ غير الإيجاب في الاستثناء يجيء نفيًا، ونهيًا، واستفهامًا إنكاريًا. وهذا مكّنهم من أن يفسّروا الاختلافَ الظاهريّ بين التراكيب الآتية:

- ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ (آل عمران: ١٤٤). - ﴿ لَا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ (الواقعة: ٧٩). - ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (الأحقاف: ٣٥). - ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ (التوبة: ٣٢).

فأمّا النفي والنهي فهما متقاربان في المعنى، وأمّا الاستفهامُ الإنكاريّ فقد ردّوهُ إلى النفي بالتقدير ردًّا قريبًا، ذلك بأن لحظوا أن: (هل يهلك إلا القوم الفاسقون) بمنزلة: لا يهلك إلا القوم الفاسقون. وأسعفهم المعنى أيضًا في أن يسلكوا بلفظة (يأبى) في قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾، وما أشبهها مسلك النفي، إذ وجدوا أن (يأبى) بمعنى (لا يريد)[1].

«وتقول: (ما أدري أأذّنَ أم أقامَ؟) إذا لم تعتد بأذانه ولا إقامته لقرب ما بينهما، أو لغير ذلك من الأسباب. فإن قلت: (ما أدري أأذّن أم أقام؟) حققت أحدهما لا محالة، وأبهمت أيهما كان. فمعنى الكلام مختلف»[2] وإذا قلت: (لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ) بجزم الفعلين، كنتَ تنهي السامعَ عن أكل السمك وشرب اللبن في وقت واحد. أما إن قلت: (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) بجزم الأول ونصب الثاني، فإنك حينئذ تُغيّرُ عن معنى آخر، فأنت لا تنهاه عن أكلِ السمك، ولا عن شُربِ اللبن ولكنك تنهاه عن الجمع بين العمليتين في وقتٍ واحدٍ. وإذا قلت: (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ) بجزم الأول ورفع الثاني، فإنك تنهاه عن أكل السمك، وتجيز له شرب اللبن.[3]

(١) المصدر نفسه، ص ٧٣ - ٧٥. وانظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ج ٢، ص ١٤٤.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦ هـ، ص ٢٤٠.

(٣) راجع: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ص٣١٢.

تفسيرُ مقصودِ الجُمْلَة

يُؤلِّفُ المتكلِّم كلاماً بقصد إحداث ردِّ فعل من السَّامع، ويقدِّم الكلام بطريقة تجعل السَّامع يعرف القصد، فيؤدي فعلاً متوافقًا مع الكلام، أو يتجاوب معه في ضوء موقفه من قصد المتكلِّم. ويتيسَّر التأليف والتقديم وإصابة القصد على أساس شروط موضوعة في العرف اللغويّ الاجتماعيّ الذي يُعدُّ من عناصر الموقف، والحالة النفسية للمتكلِّم والسَّامع، وقوانين الاستخدام اللغويّ.

ويقفُ المتكلِّمُ في معظم الأحيانِ موقفًا خاصًّا من السَّامع، ويتضح هذا الموقف في اختيار الكلمات وتنظيمها في الكلام. بيد أنَّ هناك إطارًا مغلقًا غير قابل للتغيُّر في تحديد معنى الكلام، وذلك هو الدَّلالة العرفية المشتركة بين أفراد الجماعة اللغوية. أمَّا مغزى الكلام المتمثِّلُ في المعنى الخاصِّ بالمتكلِّم فهو عرضة لتعدد التفسير، وذلك أنَّنا لا نستطيعُ أن نعرفَ تمامًا مقاصدَ المتكلِّمين والمؤلفين في أحاديثهم، والاحتمالات والتوقعات الواردة في تحديد المغزى تؤثر في تحديد الدلالة العرفية التي يحملها الكلام. والسَّبب أنَّنا نتكلَّم في العادة من أجل أن نبلغ هدفًا بعينه، ويؤثر هذا الهدف لا محالة في القول الذي نقوله[1].

يبثُّ المتكلِّمُ فكرةً واضحةً لديه، في الغالب، أو غاية من خلال عملية التركيب والصياغة، فينقل مفاهيمَ خاصَّةً به عن عملية بنائية يعتمدها، ومن ثم تقعُ الرِّسالة. ويأتي دور السَّامع المتقبل في تقبُّلِ بنى لغوية مخالفة لما اعتاده في الاستخدام اللغويِّ في مفاهيمَ خاصَّةٍ به. ومن المتوقع أن يختار إحدى الدَّلالات المتعددة للرسالة التي يتقبَّلُها. ولعلَّ من ذلك ما روي عن أبي بكر الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سأل أعرابيًّا عن ناقته، أيبيعها؟ فأجاب الأعرابيُّ قائلاً: لا عافاك اللَّه، فغضب أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال له: لا تقل هكذا، ولكن قل: لا وعافاك اللَّه. وإنما غضب أبو بكر، لأنَّ الكلام الأوَّل دعاء عليه، بينما الثاني دعاء له. ولم يسأل الأعرابيُّ عن نيته: لأنَّ ظاهر الكلام هذه دلالته، حتى وإن قصد الأعرابيُّ الدعاء له لا عليه.[2]

---

(١) انظر: ناصف، مصطفى، اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة (١٩٢)، الكويت، ١٩٩٥، ص ١١ - ١٢.

(٢) الداني، أبو عمرو، المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق جايد زيدان مخلف، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلامية، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٤، ص ١ (مقدمة المحقق).

إنّ القصد الاتصاليّ الأوّلي للمتكلّم والمنقول بالعبارة اللغوية قد لا يوازي التفسير الذي يعطيه المخاطب لهذه العبارة. فأغلب حالات التعامل اللغوي تترك للمستمع تفسير العبارة اللغوية، والوصول إلى القصد بنفسه، وقد يؤدي هذا إلى عدم اتفاق قصد المتكلّم مع المعنى الذي تَوَصَّلَ إليه المخاطبُ من خلال تفسيره. فالمتكلّم له قَصْدُهُ الخاصّ، ويتوقع من المخاطب أن يقف على هذا القصد من خلال صيغ كلامه، كما يتصوره، ولكن المخاطب يفسر العبارة ليقفَ على هذا القصد في ضوء المعلومات التداولية المتوافرة لديه ووقائع العالم الخارجيّ حوله، ويعيد تركيب العبارة داخليًا حسب تفسيره لها ليؤكّدَ وقوفه على القصد من العبارة المتداولة بينهما. وتجدر الإشارة إلى أنّ عناصر التشويش من هذه المعلومات والوقائع قد تُؤثّرُ في احتمالِ عدمِ توافقِ القصدِ النّاتجِ من تفسير المخاطب مع قصد المتكلّم الأصليّ من كلامه.

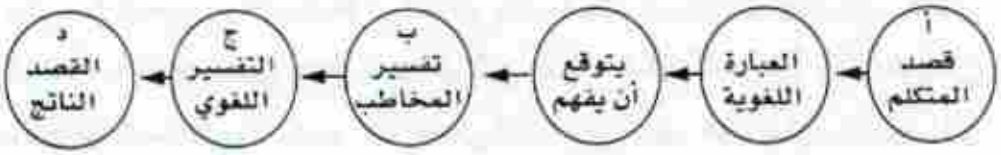

ولاعتقاد المتكلم أثر في صياغته للخطاب حسب المواقف التي يتعامل معها لغويًا. ويصدق هذا أيضًا في استقبالِ الأحداثِ الكلاميةِ حيث يختارُ السّامعُ، في الغالب، ما يحبُّ أن يسمعه في ضوء الاعتقاد الفرديّ والجماعيّ. ولقد نشأ الاهتمامُ بالنّحو في ظلّ البحث عن الصّواب والخطأ في الأداء اللغويّ عمومًا، ثم تَطَوّرَ هذا الاهتمامُ إلى محاولة تتبع خيوط العلاقات النّحوية وأثرها في إنتاج المعنى الذي يقصدُ المتكلّمُ أو الكاتبُ نَقْلَهُ إلى السّامع أو القارئ. ولا يستثنى النحويّ من تأثير المعلومات التداولية والوقائع الخارجية في محاولته استنباط قصد المتكلم، ولكنه يستعين بالمعرفة التخصصية التي يمتلكها في إثراء حدسه اللغويّ الأصليّ في إعادةِ صياغةِ التراكيبِ التي يحللها، سواء أكانت مخالفةً للقاعدة، أم كانت مبهمةً، أم كانت متفقةً مع القاعدةِ مستخدمة في غير توزيعاتها العرفية، أم كانت قاعديتها غير بينة لغير المتمرس في تطبيق القواعد اللغوية.

معنى المتكلّم

يشتملُ التركيبُ اللغويُّ على معنيين: معنى عامٌ مستفادٍ من المعنى العرفي للمفردات المؤلفة للتركيب، والعلاقات بينها، وخصائصها ووظائفها النحوية، ومعنى آخر خاصٌ

بالمتكلّم. ويتوقع هذا المتكلّم أن يفهم السّامع مقصوده من الكلام من خلال النّمط التّأليفيّ الذي لختاره للكلام للتعبير عن قصده الداخليّ الذي قد يكتشفه السّامع من الكلام، وقد لا يكتشفه إلا بالوقوف على جميع معلومات الموقف أو بعضها، وقد يتعسّر تعرّفُ المعنى الخاصّ بالمتكلّم إذا كان التركيب مخالفًا للقاعدة، أو مبهمًا، أو غير معتاد للسّامع، أو مشتملاً على إضمار أو حذف يؤدي إلى تعقّد التّركيب. وللمعرفة النّحوية أهميةٌ قصوى في تفسير الجمل والنّصوص التي يؤلّفها المتكلم وتأويلها والوقوف على أسرارها. وقد قدّمَ النحاةُ العربُ خدمةً جليلةً في فهم مقاصد المتكلّمين من أحاديثهم في اللغة العربية من خلال نظراتهم التّفسيرية الكاشفة.

يستند مبدأ «معنى المتكلم» في التحليل اللغوي إلى أنّ معنى الخطاب هو ما يعتقد المتكلّم أنه ينقله باستخدامه للكلمات والجمل، سواء اعتقد أنّ المستمعين إليه يعتقدون أنه ينقل هذا المعنى، أم لا. ويلحظ أن المتكلم ينقلُ باستخدامه للكلمات والتراكيب المعنى الخاصّ به، وهو معنى يختاره من المعاني التي تحتملُها المفرداتُ والتّراكيبُ في توزيعاتها المختلفة. ولا يصير هذا المعنى انتظاره أن يفهمه المستقبلون له من خلال التراكيب، أو عدم انتظاره لذلك. ولأوجه استعمال المفردات والتراكيب أثرٌ في تحديد المعاني التي يختارها المتكلّم. ولعلّ هذا ما ذهب إليه الجرجانيُّ حيث قرّرَ أنّ ترتيبَ الكلماتِ في التراكيب انعكاسٌ لترتيب المعاني في النّفس[1].

ومما يثبت وجود معنى المتكلم احتمال دلالة الجملة على معنى غير المعنى الذي يقتضيه محتواها، وذلك فيما عرف بالاستلزام الحواريّ (أو الخطابي). فإذا روعي ارتباطُ معاني الجمل بمواقف أدائها لا تنحصر هذا المعاني فيما تدلّ عليه صيغ الجمل وتراكيبها الصورية من استفهام، وأمر، ونهي، ونداء، إلى غير ذلك من الصّيغ المعتمدة التي تندرجُ تحتَ تصنيف الجمل إلى خبريّة، أو إنشائيّة. ويعني هذا أنّ التّأويلَ الدّلاليّ الوافيَ للجمل يكون متعذرًا إذا اكتفي فيه بمعلومات الصيغة، أو التركيب وحدها. فمعنى العبارة اللغوية قد يكون صريحًا يفيد بمحتوى العبارة ومقتضاها من خلال الأداء اللفظي لها، وقد يكون المعنى ضمنيًا عرفيًا يستلزم قضايا منطقيّةً مُستفادةً من التّحديد المنطقيّ لمعنى العبارة،

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤٨.

وقد يكون ضمنيًّا حواريًّا يختصُّ بمواقفَ خطابيةٍ تستلزمُ معنى حواريًّا بعينه، أو معنى ضمنيًّا حواريًّا يصلح تعميمه في مواقفَ خطابيةٍ متكررةٍ[1].

أمّا عن فهم المعنى الذي يقصده المتكلم من كلامه فإنه إمّا أن يُصَرِّحَ بمقصوده من الكلام، وإمّا أن يعرف من عموم لفظه، وإمّا من عموم معناه، وإمّا أن يعرف مقصوده من خلال عاداته وتصرفاته، وإمّا من قرائن الأحوال. فلو قال أحد: «إني ذاهب إلى بغداد»، فإنّ معنى الذهاب يكون معلومًا بدلالة قوله. أمّا غرضُهُ ومقصودُهُ من الذّهاب فمجهولٌ، ولكنّهُ لو قال: «إنّي ذاهبٌ إلى بغدادَ لزيارةِ صديقٍ لي»، علم مقصوده، وقد يعلم ذلك المقصود بتعُرفِ عاداته وتصرُّفاته بأنه كان في العادة لا يذهب إلى بغداد إلا لزيارة أصدقائه. وقد يلاحظ المخاطب بالكلام ما يحمله المتكلّم من الهدايا القيّمة، فيَظُنُّ ظنًّا قويًّا أنّهُ ذاهبٌ لزيارةِ صديقٍ أو عزيزٍ[2].

مصادرُ تَفْسيرِ مَقْصودِ المتكلّمِ

من المصادر التي يصدر منها المحلل النحوي في تفسير مقصود المتكلم من كلامه ما يأتي:

- حدسُ النّاطقِ الأصليّ للمُحَلِّلِ النّحْويّ، ويستدعي الإتقان اللغويّ التّامّ أو شبه التامّ من المحلل الذي يقوم بتفسير مقصود المتكلّم. ويستندُ هذا الحدسُ، في الغالب، إلى تلك المعلومات التي أخرجها اللغويون من حيز اللاشعور اللغوي إلى معلومات يمكن استشعارُها، واكتسابها. ويستعينُ النّحْويُّ وغيره من مستخدمي اللغة بالحدس اللغويّ الأصليّ في الحكم بأصوليّة الجمل، أي: صحتها النّحْويّة وقبولها لدى مستخدمي اللغة الأصليين. ويتّخذُ النّحْويُّ في تحقيق أهدافه العلمية أدواتٍ منهجيّةً، منها في الدّرسِ النّحْويّ العربيّ، القياسُ، والتّعليلُ، والتّأويلُ، وغيرُها من الأدواتِ التي لا ترتبط بالضّرورة بالقواعدِ التي يستنبطها من الاستخدام اللغويّ الذي يتناولها. وقد أفاد الزّجّاجيُّ بأنّ عللَ النّحْوِ ليست موجبةً، وإنما هي مستنبطةٌ أوضاعًا ومقاييسَ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها[3].

---

(١) انظر: المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٦، ص ٩٣.

(٢) انظر: العالم، يوسف حامد، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ، ص ١١١.

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤.

- التأثيراتُ غيرُ اللغويّة: وتشملُ العاداتِ الاجتماعيّةَ، والقيمَ الثقافيّةَ، والمعتقداتِ، والخبراتِ المتراكمةَ في الاتصالِ اللغويّ. ويُعَدُّ سلوكُ الأفرادِ والجماعاتِ أجزاءً من هذه التأثيراتِ غيرِ اللغويّةِ المعينة على معالجةِ عناصرِ الموقفِ الخطابيّ. وتأثيراتِ التفسيرِ الدلاليّ. والتمثيلِ النحوي. والأساليبِ التركيبية. فقد يحاول اللغويُّ استشعارَ الإجراءاتِ النفسية اللاشعورية في تركيبٍ معيّنٍ من أجل تحليله، وهو تركيب قد يكون غير معقول إذا لم ينظر في السياق الاجتماعيّ لها. وقد أثّر ذلك في تردُّدِ النُّحاةِ في تأويل (لا أبا لك) وتحديد التراكيب العميقة له، فاقترح بعضهم: (لا أباكَ لكَ)[1].

ومثال أخر هو قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ (النساء: ١٧١) الذي يفهم في ضوء الاعتقاد أنّ القرآن الكريم يدعو إلى الخير، وبذلك أعرب النحاة (خيرًا) مفعولاً به، لفعل مُقدّر: (ائتوا)، وقد يعرب خبرًا لـ (كان) المحذوفة مع اسمها مقدرين: (يكون الانتهاء). ويلحظ أن النحاة قد اختلفوا في تأويل هذه الآية. كما اختلفوا في تحديد المقدّر.

- المعرفةُ اللغويّةُ التخصّصيّةُ: وتقود هذه المعرفة إلى معلوماتٍ خاصّةٍ مُفصّلةٍ عن الخصائص التركيبية نتيجة للنظرةِ الدقيقةِ العميقةِ المستمرّةِ، وتشملُ توضيحَ أسسِ القياسِ والتعليلِ للتراكيبِ العامّةِ، أو الخاصّةِ، أو المبهمةِ، أو المخالفةِ للقاعدة. ويعتقد أنّ الدراسةَ النحويّةَ العلميّةَ قد ساعدت في تحويل أغلب القواعد التي يستطيع ناطق اللغة استخدامها إلى حيز الشعور، وبذلك يمكن اكتشاف التراكيب العميقة المختلفة للتراكيبِ الظاهرية. فمثلاً في قولك: (مالكَ وزيدًا) يعرب (زيدًا) مفعولاً به وليس مفعولاً معه، وذلك بتقدير فعل أو مصدر مثل (تناول) قبل (زيدًا) فيكون التركيب العميق لهذه الجملة: (ما لك وتناولك زيدًا؟)[2]. ومن ذلك توجيه ابن هشام لقولهم: (ما أنتَ وزيدًا؟) (وكيف أنتَ وزيدًا؟) على نصب (زيدًا) في الجملتين على أنه مفعولٌ معه. ورأى أنه أمكن النصب، مع أنّ الأكثرَ هو الرفعُ في مثل هذه العبارة، لأنّ الضمير (أنت) فاعل لفعل محذوف، والأصل في الأولى (ما تكون وزيدًا؟)، وفي الثانية (كيف تصنع وزيدًا؟)[3].

(١) الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، ١٩٨٣، ص ٩٣ - ٩٦.

(٢) يشترط لنصب الاسم بعد واو المصاحبة مفعولاً معه أن يسبق بفعل أو شبهه ملفوظًا أو مقدرًا. وإذا قدر الكون العام (يكون) أو الفعل (يحصل) في عبارة (مالك) لا يستقيم المعنى، فاقتضى ذلك أن يعرب (زيدًا) مفعولاً به لفعل أو مصدر مقدر. (راجع شروط نصب المفعول به في: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ج ٢، ص ٢٤٢).

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

طُرُقُ تَفْسيرِ مَقْصودِ المُتَكلِّمِ

إنَّ اللغة مهمةٌ لتكوين الأفكار وإيصالها، كما أنَّها مصدرٌ لعددٍ كبيرٍ من الزَّلات والاضطراب في الأفكار والاتصال اللغويّ. وإذا أريد تحليل العناصر التي تُسْهِمُ في تكوينِ المعنى وأدائه، أو التي تُؤَثِّرُ في الكلام فإنَّ الموقعَ الطَّبعيَّ للشُّروعِ فيه هو إسهامُ القواعدِ النَّحوية. ومن الموضوعات التي ينبغي النَّظر فيها طرق تحليل الجمل غيرالصحيحة نحويًا. وبما أنه لا معنى محدد للكلمات خارج التركيب، بل يظهر المعنى الكليّ لها إذا نظمت تنظيمًا مسموحًا به في قواعد اللغة، فقد يخفى إسهامُ النَّحْو فيما يتكلَّمُ به النَّاس إلى درجة أننا لا قد لا نشعر به. ولكنَّ التَّعاملَ مع الجملِ غيرِ الصَّحيحةِ نحويًا يذكرنا بإسهام النَّحو وأثره في الاتصال اللغويّ. وإذا كان ممكنًا أن تُعَبِّرَ بعضُ الجمل المخالفة للقاعدة عن شيء من المعنى، فإنَّ للنحو دورًا في أداء مثل هذا المعنى وتحديده. ولعلَّ الطُّرقَ الآتية مفيدةٌ في تحليل الجمل المتفقة مع القاعدة أو المخالفة لها من أجل الوقوف على المعاني التي تحتويها:

١- **اعتمادُ النَّموذجِ الأصليّ الصَّحيحِ للتَّركيب:** وذلك بالبحث عن البدائل الصَّحيحة الممكنة للجمل التي قد توهم أنها مخالفةٌ للقاعدة بالنَّظر في المواقع التي يحتملُ أن تحدث فيها مخالفة للقاعدة، ومقارنة اللفظة أو العبارة بما يشبهها من الوحداتِ التَّركيبيَّةِ السَّليمةِ قاعديًّا، ثم ردّ التركيب إلى الأصل الصَّحيح. فالاختيارُ الشخصيُّ للمتكلِّم هو مصدر لمخالفة القاعدة في هذه التراكيب؛ إذ إنَّ بإمكان النَّحْويّ ملاحظة لختلاف اختيار المتكلِّم عن البدائلِ المتفقةِ مع القاعدةِ اللغويَّة.

ومن ذلك قول المخزومي:

أظلُـومُ إنَّ مُصَابَكُـمْ رَجُـلاً أهْـدَى السَّـلامَ تحيـةَ ظُلْـمُ

فقد يوهم أنَّ نصب (رجلاً) خطأ؛ إذ يتبادر إلى الذِّهن أنه خبر (إنَّ)، و (مصاب) اسم مفعول، وهو اسم إنَّ. و(ظلم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا). ولكن النَّظرة الفاحصة في البيت تبدي أنَّ الأَوْلى أن يعربَ (رجلاً) مفعولاً به، وأنَّ (مصاب) مصدرٌ ميميٌّ واسم (إنَّ)، وأنَّ خبر (إنَّ) هو (ظلم). فيكون النَّموذج الأصليّ للتَّركيب: (أظلومٌ، إنَّ إصابتكم،

لرجل أهدى السلام تحية، ظلم). وستؤدي تخطئة نصب (رجلاً) إلى تقدير تركيبين هما: (أظلوم، إن الذي أصبتموه رجل أهدى السلام تحية + وهذا ظلم)[1].

ويمكن أن تستخدم هذه الطريقة إذا لم توجد مخالفة للقاعدة ولا انحراف عن الصواب اللغوي، وذلك في ضوء الافتراض بأنّ أيّ تغيير في الكلام ينتجُ عنه تغييرٌ في المعنى المنقول. فإذا وقع تعديل في الجملة يبحث عن جملة أخرى صحيحة نحويًا يمكن أن تنقل المعنى المتضمن في الجملة التي نقوم بتحليلها، ومن ثم يتيسّر للنحويّ بيان مقصود المتكلم من الجملة. ومن هذا قولهم في الإغراء: (الصلاةَ جامعةً)، ولفظ (الصلاةَ) منصوب بالفعل (احضروا) أو ما يرادفه مُقدّرًا، ولفظ (جامعةً) منصوب على الحال. والنموذج الأصليّ: (احضروا الصلاةَ جامعةً). ويجوز في هذا التركيب المفيد للإغراء، ذكر العامل أو حذفه لعدم وجود التكرار أو العطف[2].

٢ - اقتراحُ البدائل التركيبيّة الممكنة لغويًا: وتتطلّبُ هذه الطريقةُ محاولة فهم الكلام الملفوظ المنحرف نحويًا، وهي في حقيقتها طريقة لتصحيح هذا الكلام بإيجاد أوضح بديل مناسب للجملة المخالفة للقاعدة، ثم بيان أوجه فروق محددة بين الأصل المحلل والبديل الأنسب المقترح. وتتضمّنُ هذه الطريقةُ جانبًا من مبدأ التخريج في النحو العربيّ حيثُ يهتمُّ النحويُّ بإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافيّة، إضافة إلى تسويغه وتعليله للتركيب الذي قد يبدو مخالفًا للقاعدة.

ومن هذا ما ورد في باب الاستثناء من وجوب نصب المستثنى إذا كان الكلام قبل (إلا) تامًا موجبًا. وقد روي قول الأخطل:

وبالصّريمةِ منهم مَنْزِلٌ خلُقٌ ... عافٍ تغيّرَ إلا النؤيُ والوتدُ

برفع (النؤيُ) و (الوتدُ). فاقترح تركيب بديل للفعل (تغيّر) يناسب معناه، وهو (لم يبق على حاله)؛ لأنهما بمعنى واحد، فأصبح التركيب بذلك صحيحًا نحويًا، وكان الاستثناء تامًا غيرَ مُوجب، فجازَ رفعُ المستثنى[3].

(١) اقرأ تقدير هذه التراكيب وغير ذلك من التفاصيل في: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤١١ - ٤١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ج٢ ص ٢٥٥.

٣ - إعادةُ صياغةِ التركيبِ: وتستخدم في حالاتٍ منها غموضُ معنى الجملةِ، وعدمُ التطابُقِ النحويِّ بين الفصائلِ النحويةِ. مثل اختلاف زمن الشرط عن زمن جوابه، بأن كان زمنُ الشرطِ ماضيًا في اللفظ، أو دالاً على حدث مضى، فتعاد صياغته بتقدير فعل زمنه المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ فالمعنى: «إن يتبين أني قلته فقد علمته»[1]. وقد تكون الجمل التي ننتجها من إعادة الكتابة مؤلفة من تعبيرات أخرى مخالفة للجملة الأصلية، أو غير صادقة في الدلالة على المعنى المتبادر من الجملة الأولى إذا أعيدت صياغتها مرةً أخرى في سياق الكلام الأول. وتستخدمُ هذه الطريقة إذا وجدت مشكلة في فهم مقصود المتكلم من التركيب، ولا تصلح لإعادة صياغة التراكيب المجازية.

ولعلَّ من ذلك توجيه ابن هشام لقوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ (يونس ٧١) بصياغته على (فأجمعوا أمركم مع شركائكم). فمن رأيه أن لفظ (شركاءكم) مفعول به، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفًا على (أمركم)؛ لأنه حينئذٍ شريك له في معناه، فيكون التقدير: (أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم)، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ (أجمع) إنَّما يتعلَّقُ بالمعاني دونَ الذوات. ولكنه يجوز أن يكون معطوفًا على حذف مضاف، أي: (فأجمعوا أمركم وأمر شركائكم). وقدَّم ابن هشام تحليلاً آخر لقراءة الآية على (فاجمَعوا) بألف الوصل[2].

٤ - اقتراحُ البدائلِ الحيَّةِ المعدلةِ عن التراكيبِ: تعتمدُ هذه الطريقةُ في معالجة قضايا استخدامِ الجملِ الصحيحةِ استخدامًا نحويًا مخالفًا للقاعدة، مثل الإتيان بالإخبار في مقام السؤال، وما سواه. ويستفاد منها بالفحص عن الاستخدام الصحيح للكلام الذي أسيء استخدامه، وإذا لم يوجد، ينقل بعض خصائص الاستخدام الصحيح إلى الكلام الذي أريد تحليله. مثل نقل الاستفهام لغير السؤال إلى الإخبار. ومن أمثلة ذلك حملُ أسلوبِ الاستفهامِ في قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾ (الأحقاف ٣٥) على الإخبار المنفي، أي: (لا يهلك إلا القوم الفاسقون). ولا يدخل في هذا التحليلِ التركيبُ المستخدمُ في غير معناه الوظيفيِّ لأغراضٍ بلاغيةٍ.

٥ - معرفةُ الصورِ النحويةِ المتغيرةِ: وتُعنى بتعرُّفِ عوارضِ التركيبِ،

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

والبحث عمّا قد يعرض في الكلام ليجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه. ومن أهمّ هذه العوارض الحذفُ، والتقديمُ، والحملُ على المعنى، والقلبُ، والالتفات. ولهذه العوارض قيمةٌ تعبيريةٌ تُحقّقُ غرضًا يقْصِدُ إليه المتكلّمُ، فربما أخذت العربية بما يخالف ظاهر الحال قصدًا إلى إشارةٍ لطيفةٍ أو لمحةٍ دقيقةٍ في التّركيب.(١) ولعلّ من أمثلة ذلك العطفَ بالنّصْبِ على الجملة المعلّق عنها العامل في موضع نصب بذلك المعلّق، كقول كُثَيِّر:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... وَلاَ مُوجِعاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

على رواية نصب (موجعاتِ) بالكسرة عطفًا على محل جملة (ما البكى) الواقعة موقع مفعولي (أدري)، وهي معلّقة للفعل عن العمل في اللفظ، ولكنه عاملٌ في المحلّ، فصَحّ العطفُ على المحل(٢).

أدواتُ فَهْمِ مَقْصُودِ المُتَكَلِّم:

من الزّلات التي تقع في المناقشات النّحْويّةِ للتّراكيب تلك التي ترد في محاولة إزالة الغموض النّحْويّ للتّركيب إذا كان معناه مبهمًا، حيثُ يحاولُ النحويُّ أن ينتقلَ من معنى للتركيب إلى معنى آخر، فتحدث زلة لدى الانتقال الهادف إلى إزالة الغموض، فتؤدي محاولة إزالة الغموض النّحويّ إلى محاولة أخرى لرفع الزّلّة وبيان المعنى المبهم. وقد حذّرَ ابنُ هشام من أشباهِ هذه الزّلّةِ، ومن ذلك ما قد يقع في إعراب قوله تعالى:

﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ﴾ (هود:٨٧)

«فإنه يَتَبَادَرُ إلى الذّهن عطفُ (أن نفعلَ) على (أن نترك)، وذلك باطلٌ: لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما) فهو معمولٌ للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل»(٣).

وقد يحاولُ النّحْويُّ استغلالَ المعلوماتِ التّداوليّة القريبة والبعيدة، والتّوفيقَ بين

(١) حسن، مصطفى عراقي، النّظر النّحوي في النّص الأدبيّ: مفهومه وغاياته، في: مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد (٥٦)، عدد (٣)، يوليو ١٩٩٦، ص ٢٠٩ – ٢٤٣.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص ٣٦٨ – ٣٦٩.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٥٢٩.

النظر في الأنماط اللغوية والمواقف الاجتماعية، بقصد إدراك مقاصد المتكلّم الكامنة في الجمل التي يؤلّفها. ومن ذلك ما نقل عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول: «ألا يَرحمُنا»، وأنّه يعني: «ألا يا ربنا ارحمنا». أمّا النابغة فإنه يقصد بقوله:

فَإِنِّي لا أُلامُ عَلَى دُخُولٍ وَلَكِنْ مَا وَرَاءَكَ يَا عِصَامُ؟

«لا أُلامُ على تَرْكِ الدُّخول؛ لأنّ النعمانَ كان قد أهدر دمه متى رآه، فخاطب بهذا الكلام حاجبه»[1].

وقد سلك النُّحاةُ في محاولاتهم تَعَرُّف مقاصد المتكلّمين في أحاديثهم مسالكَ متعدّدة منها معرفةُ القرائنِ الخاصّةِ والعامّةِ، وتحديدُ المعهودِ اللغويّ، أو الشّرعيّ، واستغلالُ المعلوماتِ التّداولية القريبة والبعيدة التي قد يحيط بها النّحويُّ، إضافة إلى معرفة الأعراف الثّقافية، والمعتقدات، ومحاولة شرح معنى النّصّ. وفهم المعنى العرفي لعناصر التّركيب، ولهذه القضايا كلّها أثرٌ في التّفسير النّحْويّ لمعاني التّراكيب، وبيان الآثار النفسيّة والاجتماعية التي يتركها الكلام في السّامع.

ومن أدوات فهم مقصود المتكلّم خاصّة ومعنى الجملة عامّة: التّقدير، وهو أسلوب من أساليب الوصول إلى معنى الكلام، ويقوم به النحوي لتصحيح اللفظ والمعنى، أو لتوضيح المعنى. ومن أمثلة مراعاة المعنى في تقدير الإعراب قولُ بعضِ النُّحاةِ في تفسير قولنا: أهلَك والليلَ، معناه: «الحق أهلك قبل الليل». فربما دعا ذاك من لا دربة له في تحليل مثل هذه التّراكيب إلى أن يقول: أهلك والليل، فيجرّه، وإنما تقديره: الحقْ أهْلَكَ وسَابِقِ اللّيلَ. ومن ذلك قولهم في قول العرب: «كلُّ رَجُلٍ وَصَنْعَتُهُ»، و«أنتَ وشَأْنُكَ»، معناه: أنت مع شأنك، وكلُّ رجل مع صنعته. فهذا يوهمُ أنّ الثاني خبر عن الأوّل، كما أنه إذا قال: أنت مع شأنك، فإنّ قوله: مع شأنك، خبر عن أنت. وليس هذا الإعراب صحيحًا، على الرّغم من أن المعنى المستفاد صحيح، والإعراب الصّحيح أن (شأنك) معطوف على (أنت)، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: «كلُّ رجل وصنعته مقرونانِ»، و«أنت وشأنك مصطحبان»[2].

ومن ذلك ما تناوله ابن هشام في أنّ تقدير المحذوف يكون باعتبار المعنى. ففي القسم

(١) ابن فارس، الصّاحبي، ص ٣٨٦ ، ٣٩٢.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٢٩٧/١ - ٢٨٤.

يكون تقديره (أقسم) نحو: باللهِ لأعاونَنَّ المحتاجَ، أي: أُقْسِمُ باللهِ. وأمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، إلا إذا حَصَلَ مانعٌ صناعيٌّ نحويٌّ كما في «زيدًا مررت به» أو معنوي كما في «زيدًا ضربت أخاه»؛ إذ تقدير المذكور يقتضي في الأوّل تعدي الفعل اللازم بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع؛ إذ لم يقع الضرب بزيد، فوجب أن يقدر (جاوزت) في الأول، و(أهنت) في الثاني. وقد يكون المقدر كونًا عامًّا كما في قولهم: «الجراء غدًا» أي: يكون. وقد يكون كونًا أو لفظًا خاصًّا مستفادًا من سياق الكلام، كما في قولهم: «مَنْ لي بكذا» أي: مَنْ يتكفل لي به؟ وقوله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ (الطلاق: ١) أي مستقبلات لعدتهن. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ ﴾ (المائدة: ٤٥) والتقدير أنّ النفسَ مقتولةٌ بالنفسِ، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسنّ مقلوعة بالسنّ[1].

ومنها التأويلُ النحويُّ وهو تبيينُ الكلامِ والكشفُ عن مراده واستنباطُ مسائله، وهو من سبل التعرف على معنى الكلام، ويستلزم التقدير؛ إذ لا يتمُّ المعنى، ولا تتضح إشاراته إلا بذكرِ المحذوفِ وردِّ التركيبِ إلى أصل وضعه وهو النَّمَطُ النَّظْرِيُّ الذي ينسب النحاة إليه الجمل. ومن خصائص هذا النمط الفطريِّ استحقاق الذكر، والإظهار، والاتصال، والترتيب، والربط، والاختصاص، والأصالة، والبساطة، وغيرها من الأمور التي يعدُّ إغفالها عدولاً بالجملة عن الأصل، وتستحقُّ الجملة بذلك التأويل في ضوء القاعدة التي تحكم الجملة التي يتناولها التحليل.

ويقتضي التأويلُ النحويُّ إرجاعَ الجملةِ إلى الأصلِ الذي عُدِلَ بها عنه، وقانونه التمسُّك بالأصل اللغويِّ العرفيِّ في فهم المعنى العميق للجملة أو النصِّ. ومن الملحوظ أنّ النُّحاة لا يلجؤون إلى التأويل إلا حين يخرج النصُّ عن الاستعمال الأصليِّ المألوف للكلام[2]. ويرى النُّحاة أنّ مخالفة الأصل لا تكون إلا لغرض، وعلى النحوي إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَلِ ما لم يدع داع إلى الترك والتحوُّل[3].

(١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٤٤٨ - ٤٤٩.
(٢) حسن، النظر النحوي في النص الأدبي: مفهومه وغاياته، ص ٢٢٤.
(٣) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٤٩.

والتأويل نوعان: الرَّدُّ، وهو إرجاعُ الجملةِ إلى الأصل الظَّاهر القريب. والتَّخريجُ، وهو التَّوجيهُ الاستدلاليُّ لها وإرجاعُهَا إلى الأصلِ البعيدِ أو المحتملِ، وذلك إذا كانت العبارة التي يُحَلِّلُهَا النَّحْويُّ موهمةً غير أصلها، أو ممتنعةً لا تنسجمُ مع أصلٍ ظاهرٍ، أو قريبٍ. ومن أمثلة الرَّدِّ: قولك: (بخيرٍ)، في جواب: (كيف حالك؟) والأصل: (أنا بخيرٍ). وقد أخذ الضمير من الكاف في آخر السؤال. ومن التَّخْريجِ تسويغُ قراءةِ أبي طالوت عبد السَّلام بن شداد والجارود بن أبي سبرة: (وَمَا يُخْدَعُونَ إلاَّ أَنْفُسَهُمْ) بضمِّ الياء، وفتح الدَّال. (البقرة: ٩) فأصلها من قولك: خَدَعْتُ زَيدًا نَفْسَهُ. ومعناه (عن نفسه)، فحذفت حرف الجرِّ، فوصل الفعل، وقد يقال: إنَّ الكلام محمولٌ على المعنى، فأضمر له ما ينصب، فقولك: «خَدَعت زيدًا عن نفسه» يدخله معنى: انتقصته نفسه، وملكت عليه نفسه[1].

يتَّجِهُ التَّخريجُ إلى الموهم والممتنع، فإذا اتجه إلى الموهم كان على النَّحويِّ أن يختار وجهًا غير الذي أوهمه التركيب، وإن اتجه إلى الممتنع فإنَّ الغاية التي يسعى إليها النَّحْويُّ إنَّما هي استبعاد الوصف بالشُّذوذِ عن التَّركيب الممتنع، وإنما يكون توجيه الممتنع عندما يكون النَّصُّ أقوى من قواعد النحاة، كالقراءات القرآنية[2].

بَيْنَ أَوْجُهِ تَأْوِيلِ المعنى المرادِ وتَحْلِيلِ الكَلامِ

وَجَّهَ ابنُ جني إلى أهمِّيَة التَّوفيق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وإيثار المعنى عند تعارضهما، فعقد بابًا في (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) منبهًا على ما قد يقعُ فيه بعضُ المعربينَ من خلط في إيفاء كلّ من تفسير المعنى وتحليل التَّركيب حقَّهما ممَّا قد يقود إلى فساد تطبيق القواعد النَّحْويَّة. ومن رأيه أنه إذا أمكن أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه. وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت الإعراب[3].

ومما يرد فيه عدم التوفيق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب مبحث التعجب، حيث يتحول المعنى تحت تأثير مبدأ الإعمال إلى تقدير إعرابي لتركيب هو في فحواه أسلوبٌ

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسان، تمام، الأصول: دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ١٩٨٢، ص ٢٤٠ و٢٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٣) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج ١، ص ٢٧٩ – ٢٨٤. وانظر: ج ١، ص ١٨٥.

إخباريٌ، وصيغة التعجب (ما أفعله) أسلوب إنشائي يراه بعض النحاة متحولاً عن صيغة الاستفهام، وأن معنى التعجب قد يستفاد من الاستفهام كما في قوله تعالى: ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ (النمل: ٢٠)[١]. ولعلّ تقدير معنى جملة التُعجب في أسلوب إخباريٌ يعكسُ محاولةَ النُحْويين قَصْرَ أنماطِ الجملةِ العربيةِ على نوعين: اسميةٌ وفعليةٌ تشتملُ كلتاهما على مسند إليه ومسند بغضّ النظر عن الذكر أو الحذف لهما أو لأحدهما، مع إرجاع جميع التَراكيبِ العربيةِ الجمليةِ إليهما بغضّ النَظر عن اشتمالها على إسناد أم لا[٢].

فمغزى كلام المتعجب من أمر أو شيء هو استعظام زيادة في وصف الاسم المتعجب منه، فكأنّه يريد أن ينقل هذا الإحساس إلى السامع فيخبره به، ولكن صيغة الخبر لا ترقى في قوة الإبلاغ ونقل الإحساس إلى ما ترقى إليه صيغةُ التَعَجُبِ المتحولةُ عن صيغة الاستفهام، ولأنّ استعظامَ الزّيادة في وصف المتعجب منه قد خفي سببها، كان اللائق في التَعبير عنها أسلوب التَعجب المتحول عن أسلوب الاستفهام. ويتضمن كلا الأسلوبين الإحساس بالخفاء والإبهام عن علّة ما يستفهم عنه، أو يتعجّب منه[٣]. وقد حَذّرَ ابنُ هشام المعربين من عشر جهات يدخل منها الاعتراضُ عليهم، وهي جهات يتعلّق بعضها بتحقيق التّفاعل بين مقصود المتكلّم من الجملة والخصائص الإعرابية. ومنها أن يراعي المعرب ما يقتضيه ظاهر الصّناعة النّحْوية ولا يراعي المعنى، علمًا بأنّ أوّلَ واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردًا أو مركبًا، وإلا فلا يحقُّ له الإقدام على الإعراب. وقد أورد ابن هشام أمثلة كثيرة لذلك، منها قوله عَزّ وجلّ: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي ﴾ (مريم: ٥) فإنّ المتبادر تعلّق (من) بالفعل (خفت)، وهو فاسد في المعنى، والصّواب تعلّقُهُ بالموالي، لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي، أو مضاف إليهم، أي: كائنين من ورائي. أو فعل الموالي من ورائي. وأمّا من

(١) الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني... ج ٣، ص ١٧.

(٢) انظر أيوب، عبد الرحمن محمد، دراسات نقدية في النّحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠، ص ١٢٩ (وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف ارتأى تقسيم الجملة العربية إلى إسنادية وغير إسنادية).

(٣) أبو جناح، صاحب جعفر، التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي، في: مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ٨، الآداب (١)، الرياض، ١٤١٦هـ، ص ٦١ - ٧٥.

قرأ: (خفْتِ) فمن متعلّقة بالفعل المذكور. وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ (الصافات: ١٠٢) فإن المتبادر تعلق (مع) بـ (بلغ)، قال الزمخشري: أي: فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلّق (مع) بـ (بلغ)؛ لاقتضائه أنهما بلغا معًا حدّ السعي، ولا بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدّم عليه، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانًا، كأنه قيل: فلما بلغ الحدّ الذي يقدر فيه على السّعي، فقيل: مع من؟ فقيل: مع أعطف النّاس عليه، وهو أبوه، أي: إنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق[1].

قِرَاءَةٌ نَحْوِيَّةٌ فِي نَفْسِيَّةِ المتكلِّم

قد تمتدُّ محاولة فهم مقصود المتكلم من كلامه إلى الغوص في أعماق نفسية المتكلّم بحثًا عمّا قد يكمنُ وراءَ المعنى الظّاهرِ من معانٍ نفسيّة. فتقديرًا لتراكيب عميقة محتملة لتراكيب ظاهرية مخالفة للنظام في بعض الأحيان نتيجة لما تحدثه الحالةُ النفسيّةُ للعربيّ. ومن هذه التّراكيب الجملُ الموجزةُ، نحو: (سُبْحَانَ اللّه، سمعًا وطاعةً، لا ضَيرَ، لا بأسَ)، وأسماء الأفعال، نحو: (آه، أفّ، أوّه، ويْ، صهْ). والأساليب التعاملية الإفصاحية التأثيرية، كالتّعجب، والمدح، والذّمّ، والنّدبة، والاستغاثة، والتّحذير، والإغراء. وقد حاولَ النُّحاةُ إخضاعَ هذه التّراكيبِ للأنظمةِ النّحوية العاديّة دونَ اعتبارٍ للمعاني النّفسيّة، على الرّغم من أنّها أساليبُ ينبغي أن يخصص لها قسمٌ برأسه إلى جانب الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة، نظرًا لخصائصها النّفسيّة[2].

ويلحظ مصطفى النّحاس أنّ النُّحاة لم يعيروا أثر الانفعال في التّراكيب عبارة اهتمامًا ملحوظًا، بل حصروا نظرتهم في «منْطَقَة» ما يظهرُ من الأساليب الانفعاليّة. وهذا ما جعلهم يفرقون بين قولهم: (قام زيد)، و(زيد قام). إذ جعلوا الجملة الأولى فعليّة، والثّانية اسميّة متكوّنة من مبتدأ وخبر، ولو أنّهم راعوا أنّ العربَ تُقَدّمُ وتُؤَخّرُ في مثل هذا التّركيب للتّعبير عن مختلف المعاني والمقاصد، وأنّ اللغة تتّجهُ دائمًا في ترتيب كلماتها في داخل الجملة إلى الاستقرار، فقولهم: قام زيد، هو التّرتيبُ المألوفُ عندهم، فلما قالوا: زيد قام، فقد أخروا المتقدّم؛ لأنّ المتكلّم - فيما يبدو - يريد أن يؤكّدَ أنّ زيدًا دون غيره هو الذي اتّصف بصفة القيام، لهذا بدأ بكلمة (زيد)، فما كان أجدر النحاة أن يعربوا (زيد قام): زيد:

(١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٥٢٩ - ٥٣٠.
(٢) النحاس، المعنى النحوي في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث، ص ١٨٦ - ١٨٧.

فاعل مقدّم، وقام: فعل مؤخّر، حتى يشعروا بأنّ الفاعل تقدّم عن موضعه لسبب[1]. وهو إعراب قدّمَهُ الكوفيون، واعترض عليه البصريون لأسباب تتصل بالحفاظ على تماسك قاعدة وجوب تقدم الفعل على الفاعل أو النّائب عنه في الجملة الفعليّة.

ولكننا نجدُ أنّ النُّحاةَ قد يربطون بين عمل العامل أو إهماله، وما يدور في نفس المتكلّم من هواجسَ وخواطرَ، فإهمال العامل ليس مجرّدًا من الإرادة والقصد، بل تنوي وراءه غاية نفسيّة معنويّة. ويظهر هذا لنا في حديث سيبويه عن إهمال عمل العامل في مثل: (عبد اللّه ذاهب، ظننت) و(عبداللّه، ظننت، ذاهب) فهو يذهب إلى أنّ إهمال عمل الفعل (ظننت) في مثل هذين التّركيبين يرجع إلى معنى قائم في النّفس أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلّم، إنه يبتدئ كلامه وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشّكّ، فيقول: ظننت. أمّا إذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشّكّ فإنّ العامل يتقدّمُ على معموليه[2]. ولا يعني مثل هذا التحليل غير التعبير عن ربط الظّاهرة التركيبيّة في اللغةِ بالظّاهرةِ المعنوية المركبة في نفس المتكلّم[3].

ولعلّ مثل هذه اللمحة هي التي أوحت إلى عبدالقاهر الجرجاني تحليلاته لنظم الكلام. وقد تناول تعديل رتبة عناصر التّركيب مع النفي، مشيرًا إلى أنك إذا قلت: «ما فعلت» يكون قصدك أن تنفي عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول. وإذا قلت: (ما أنا فعلت) قصدت أن تنفيَ عنك فعلاً ثبتَ أنّهُ مفعول[4]. ويقول مفسّرًا لمقصود المتكلّم في أمثلة من تعديل الرُّتبة في حالة الإثبات: «اعلم أنّك إذا قلت: «زيد منطلق» كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقًا كان لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداءً. وإذا قلت: (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقًا كان إمّا من زيد وإمّا من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد، دون غيره. أمّا «المنطلق زيد» فيكون المعنى حينئذ على أنّك رأيتَ إنسانًا ينطلقُ بالبعدِ منك ولم تعلم أزيد هو أم عمرو. فقال لك صاحبك: (المنطلق زيد)، أي: هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد..»[5]

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢) راجع شروط إهمال (ظن) متقدّمًا أو متأخّرًا في: ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص ٣٦٤.

(٣) الطواني، أصول النّحو العربي، ص ١٨٦.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٩٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

ويجدُ المطّلعُ في أبوابِ النحوِ العربيّ مسائلَ تندرجُ في تفسيرِ النُّحاة لمقاصدِ المتكلِّمين في التراكيبِ التي يُحلِّلونها، وفي التراثِ النحويّ الكثيرِ منها. فالإلغاء هو عدم عملِ الفعلِ لفظًا ومعنًى، والتعليق هو عدم عملِ الفعلِ في اللفظِ دون المعنى. ويكونُ الفعلُ مُعلَّقًا عن العملِ لمانعٍ لفظيّ، كدخولِ لامِ الابتداء، أو (ما) و(إنْ) النافيتين على أوّلِ الاسمين، مثل (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ) بدلاً من (ظننتُ زيدًا قائمًا). ويلغى عملُ الفعلِ لمانعٍ معنويّ هو ضعفُ الفعلِ بتوسطه بين ركني الإسناد، أو تأخره عنهما، مثل «زيد - ظننتُ - قائمٌ» و«زيد قائمٌ ظننتُ». ويفرق بين الإلغاءِ والتعليقِ بأنّ الأوّلَ جائزٌ في كلّ مواضعه، والثاني واجبٌ متى تحقّقَ[1].

فعندما تقول «ظننتُ زيدًا ذاهبًا» يتّجهُ همُّكَ قصدًا وابتداءً إلى الإخبارِ بأنّكَ ظانٌّ أمرًا، فأنتَ تتحدّثُ عن نفسكَ في ذلك، وما الاسمانِ بعد (ظنّ) إلا تكملةٌ وبيانٌ لما تعملُ به الظنّ، فحكمُ الاسمين إذًا النصبُ، وليس فيهما من يُتحدَّثُ عنه فيرفعُ. أمّا عندما تقول: «زيدٌ ذاهبٌ ظننتُ» فتقصدُ أوّلاً إلى الإخبارِ عن ذهابِ زيد، ثم تقول هذا ظنّي، أو أظنّ. وهنا يكونُ الحكمُ برفعِ الاسمين وإلغاءِ عملِ الفعل. وقد يفهمُ هذا المعنى مع تقديمِ الفعلِ إذا بدا في الكلامِ ما يدلُّ على استقلالِ الثاني بالحديثِ والقصدِ إلى الإخبار، كما تقول «ظننتُ لزيدٌ ذاهبٌ»، ولولا استقلالُ الثاني من غرضِ المتكلّمِ لما كانَ وجيهًا أن يؤكّدَ الكلامَ بعدَ فعلٍ يدلُّ على معنى الشكّ أو الرُّجحان[2].

والإضرابُ ينقسمُ إلى قسمين: إبطاليّ وانتقاليّ. فالإبطاليّ يقتضي نفيَ الحكمِ السابقِ في الكلامِ قبلَ (بل)، والقطعَ بأنّهُ غيرُ واقعٍ، والانصرافَ عنه إلى حكمٍ آخرَ يجيءُ بعدَ (بل)، كما وردَ في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ (الأنبياء: ٢٦). والانتقاليُّ يقتضي الانتقالَ من غرضٍ قبلَ الحرفِ (بل) إلى غرضٍ جديدٍ بعدَهُ مع إبقاءِ الحكمِ السابقِ على حاله، وعدمِ إلغاءِ ما يقتضيه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ (الأعلى: ١٤ - ١٧) فالغرضُ المذكورُ قبلَ (بل) هو الطاعة، والغرضُ الجديدُ الوارد بعد (بل) هو حبُّ الدنيا مع تفضيلِ الآخرةِ عليها[3].

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ٣٦ - ٣٧. وأيوب، دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص ٢٢١.
(٢) انظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢، ص ١٤٩.
(٣) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط ٩، ج ٢، ص ٦٢٣.

ويُفسِّرُ النُّحاةُ مقصودَ المتكلِّم إذا استخدم (بل) بعد الإيجاب بأنَّه إضرابٌ في حقِّ الأوَّل، وإثباتٌ في حقِّ الثَّاني، كقولك: (قام زيد بل عمرو). فأضربت عن القيام في حقِّ زيد، وأثبتَّهُ في حقِّ عمرو. أمَّا إذا وقع (بل) بعد النفي فالمعنى عند سيبويه الإضرابُ في حقِّ الأوَّل والإيجابُ في حقِّ الثَّاني، كما كان تفسير المقصود عند وروده بعد الإيجاب. فقولك: (ما قام زيد بل عمرو) معناه عنده (بل قام عمرو). والمقصود عند المبرِّد هو الإضرابُ في حقِّ الأوَّل وإيجابُ ما أضربت عنه في حقِّ الثَّاني. فإذا قلت: «ما قام زيد بل عمرو» فالمعنى عنده (بل ما قام عمرو)، فأوجبت في حقِّ الثَّاني نفي القيام الذي أضربت عنه في حقِّ الأوَّل. ويجوز عنده أيضًا ما ذهب إليه سيبويه[1]. ويلحظ أنَّ التَّحليل النَّحْويَّ هنا لا يعدو كونه تفسيراتٍ نحويَّةً لمقصودِ المتكلِّم، على الرَّغم من رأي المبرد في جوازِ الوجهين، فالأمران واردان، فربما يقصد المتكلِّم أن يثبت القيام لعمرو، أو يقصد نفيه. وإنما يتثبت من مقصوده من خلال القرائن اللفظية والمعنوية.

تَفْسيرُ مَقْصُودِ المتكلِّمِ في الخِطَابِ الدِّينيِّ

تقتضي خصوصية الخطاب الدِّيني فيما قد تحتمله من أوجه تفسيريَّة لدى تطبيقه في مختلف الأزمنة والأمكنة والأوضاع مراعاة لقواعد خاصَّة في تفسير نصوصه. إنَّ الاعتداد بمعهود الخطاب لدى العرب ضروريٌّ في توضيح الظَّواهر اللغوية وتحليل التَّراكيب النَّحْويَّة بصفة عامَّة، أمَّا في التعامل مع الخطاب الديني فإنه ينبغي التَّوفيقُ بين المعهودِ الشَّرعيِّ، أي: معهود الخطاب لدى المتكلِّم بالنصوص الدينية قرآنًا وسُنَّةً، والمعهودِ العرفيِّ اللغويِّ العامِّ للخطاب لدى العرب. ويستلزمُ هذا التَّوفيقُ تقديمَ المعهودِ الشَّرعيِّ وفقًا لرأي أغلبيةِ الفقهاء، أو تقديمَ المعهودِ العرفيِّ لرأي الظَّاهرية. لهذا ينتظر أن يتراوح التَّفسير النَّحْويُّ لمقاصد المتكلِّم بالخطاب الديني بين هذين المعهودين.

أمَّا عن الأقرب إلى فهم الخطاب الدِّينيِّ فإنَّ السَّامع للكلام مشافهة غالبًا ما يكون أدرى بمقصود المتكلِّم ممَّن نقل إليه الكلام، وربَّ مبلَّغ يكونُ أوعى من السَّامع، وهذا قليلٌ نادرٌ. ولذلك كان الصَّحابة رضوان الله عليهم أدرى النَّاس جميعًا بمقاصد الشَّارع. فالاهتداء بالصَّحابة رضوان الله عليهم، والاقتداء بهم في فهم الأحكام من الكتاب والسُّنَّة، وتطبيقها

(١) راجع: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، شركة نور الثقافة الإسلاميَّة، جاكرتا، ج ١، ص ١٠٣.

على الوقائع[1]. ولكننا نجد تبايناً بين آراء النُّحاة والمفسِّرين والفقهاء في تحليلاتهم النُّحْويَّة للآيات القرآنيَّةِ خاصَّة في محاولاتهم استنباط الأحكام الشَّرعيَّة، أو استنباط المفاهيم الإسلاميَّة العامة منها.

حاول النُّحاةُ والمفسِّرونَ تعليلَ القراءاتِ القرآنيَّةِ، وتبيينَ ما تحتملُهُ الجملةُ القرآنيَّةُ من وجوه الإعراب معتمدين في ذلك على القُرَّاءِ في الوقف والابتداء، والسَّكت، ونظرًا لأهمِّيَّة الوقف في فهم معاني الآيات وحسب الدلالات العرفية والنَّحْوية فقد كتب فيه كثير من النُّحاة والقرَّاء. ومن أوجه تأثير الوقف في تحديد المقصود بالآية القرآنية إيجاب الزَّركشي[2] الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ (يوسف: ٢٤) والابتداء بقوله: ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ وذلك للفصل بين الخبرين، أي: إنَّ (الواو) في الآية استئنافيةٌ، وليستْ من بابِ العطف، لأنها لو كانت من باب العطف لكانَ يوسفُ وامرأةُ العزيزِ مشتركين في ذنبٍ واحدٍ، في حين أنها هَمَّتْ هي به، أي: إنَّها أرادت الفاحشة. ولذلك يجب الوقف على قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ والابتداء بقوله: ﴿ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ﴾ (يوسف: ٢٩)؛ إذ بذلك يتبيَّنُ الفَصْلُ بين الأمرين؛ لأنَّ يوسفَ مأمورٌ بالإعراض، وهو الصَّفْحُ عن جَهْلِ مَنْ جَهِلَ قدره، وأراد ضُرَّهُ، والمرأة مأمورة بالاستغفار لذنبها؛ لأنَّها هَمَّتْ بما يجبُ الاستغفارُ منه، ولذلك أمرت به[3].

وأشار القُرَّاءُ والنُّحاةُ إلى السَّكت في الآيات القرآنيَّة وأثرها في تحديد المعاني النَّحْويَّة لها. والسَّكت، وإن كان لا يدلُّ على تمام معنى الجملة، فإنَّ الهدفَ منه التَّنْبيهُ على معنىً وظيفيٍّ مُعَيَّنٍ. ومن الحالات التي أوجب القُرَّاءُ فيها السَّكْتَ قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾ (الكهف: ١ - ٢) فقد يتوهَّمُ من وصل (قَيِّمًا) في هذه الآية أنَّهُ صفةٌ لـ (عوجًا)، وليس كذلك،

(١) العالم، المقاصد العامَّة للشَّريعة الإسلاميَّة، ص ١١١ و ١١٩.

(٢) الزركشي، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ، ج١، ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٣) النَّحَّاس، مصطفى، من قضايا اللغة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٥هـ، ص ١٠٨ - ١١١.

بل هو حال. ومما يدلُّ على أهمية السكت في تحديد المعنى الوظيفي أثره في فهم قوله تعالى: ﴿ قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِن كُنتُمْ كَاذِبِينَ ﴿٧٤﴾ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ (يوسف: ٧٤ ـ ٧٥) فيمكن أن نفهم الآية الثانية كما يأتي[1]:

أ - جملة أولى إثباتيَّة: (جزاؤه (مبتدأ) + سكتة + من وجد في رحله (خبر)). وجملة ثانية إثباتيَّة: (فهو (مبتدأ) + جزاؤه (خبر)).

ب - جملة أولى استفهاميَّة حذفت أداتها: (جزاؤه؟ + سكتة). وجملة ثانية إثباتيَّة: (من (شرطيَّة - مبتدأ) وجد في رحله (فعل شرط) + فهو جزاؤه (جواب شرط ـ جملة اسميَّة) (جملتا الشَّرط وجوابه خبر للمبتدأ الأوَّل).

ويشهدُ لتغير المعنى تبعًا لمواطن الوقف في الكلام اختلافُ الفقهاء في قبول شهادة القاذف التَّائب باختلاف موطن الوقف في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النور: ٤ ـ ٥) فَمَنْ وَقَفَ على قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ قال: لا تقبل شهادته وإن تاب، وإن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ يكون ذلك من الفسق فقط. وأمَّا من وصل الكلام ووقف على قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ قال تقبل شهادته، والاستثناء من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾[2].

ومن أوجه الاختلاف في تفسير النُّصوص الدِّينيَّة التَّحليلاتُ النَّحويَّة الواردة لعبارة ﴿ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ في قوله تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ (الرعد ٢). وقد أورد الرَّازي ثلاثة أقوال في إعراب قوله: ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾، أولها: أنه كلام مستأنفٌ، (رفع السموات بغير عمد + ترونها)، أي: أنَّ النَّاسَ يرون السَّموات مرفوعةً بلا عماد، والثَّاني: أنَّ موقعَ هذه الجملة أن تتقدَّمَ على عبارة (بغير عمد)، والتَّقدير (رفع السَّموات ترونها بغير عمد)، والثالث: أنَّ قوله (ترونها) صفة لـ (عمد) (رفع السَّموات

(١) المصدر نفسه، من قضايا اللغة، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(٢) راجع: الزَّركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ٣٤٣.

بغير + عمد ترونها)، أي: بغير عمد مرئية، فللسموات عَمَدٌ ولكنّا لا نراها[1]. وزاد أبو حيان أنّ عبارة (بغير عمد) في موضع الحال، وأنّ الضمير في جملة (ترونها) عائد على السموات. (رفع السموات + بغير عمد + ترونها)، أي: تشاهدون السموات خاليةً عن عمد. وأشار إلى أنه يجوزُ إعرابُ جملة (ترونها) كلاماً مستأنفاً، أو جملةً حاليّةً، فيكون المعنى (رفع السموات + ترونها + بغير عمد)، أي: رفعها مرئية لكم بغير عمد. وأشار إلى احتمال إعراب (ترونها) صفة لـ (عمد)، أي: بغير عمد مرئية، وأيّد هذا الوجه بقراءة أُبيّ: (ترونه)، بعود الضمير مذكرًا على لفظ (عمد): لأنه اسم جمع[2].

ومن التفسير النحويّ لمقصود المتكلّم في الخطاب الدينيّ اختلاف الفقهاء في تحديد مفهوم (المطهرون) وتحديد النوع النحويّ للجملة المنفية في قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة ٧٩) فالمالكيّةُ والشافعيّةُ والحنفيّةُ تفهم أنّ المقصودَ بلفظ (المطهرون) بنو آدم، وأنّ الجملة الخبريّة المنفيّة تفيد النّهْيَ، فكان معنى الآية: لا يجوزُ أن يمسّ المصحفَ إلا إنسانٌ طاهرٌ. أمّا الظّاهريّةُ فتفهم من لفظ (المطهرون) الملائكة، ومن الجملة الإخبارَ المنفي، فرأت ألاّ يُوجدَ في الآية دليل على اشتراط هذه الطّهارة في مسّ المصحف، فبقي الأمر على الإباحة. وقد احتجّ جمهورُ الفقهاء لمذهبهم في اشتراط الطّهارة بأدلّةٍ أخرى من الآثار المنقولة[3].

(١) الرّازي، ضياء الدّين عمر فخر الرازي، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ، مج ٩، ج ١٨، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ، ج ٥، ص ٢٥٩.

(٣) ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٧٠ هـ، ج١، ص٤١-٤٢.

خاتمة

يندرجُ تفسيرُ مقصودِ المتكلِّم ضمنَ وسائلِ التَّفسير النَّحْويِّ لمعاني التَّراكيب، فإذا كان السَّامع يستنبط مفاهيمَ خاصَّةً به من التَّراكيب التي يتلقَّاها ثم يعيدُ صياغتها في ضوء هذه المفاهيم، فمن المحتمل أن يفيد من مفاهيمه الخاصَّة، والمعلومات التَّداولية للتَّراكيب، كما يفيد من معلوماته التَّخصصيَّة في تفسير مقصود المتكلِّم من التراكيب التي يقوم بتحليلها. وقد أشار هذا البحثُ إلى الطُّرقِ التي يمكن اتِّباعُهَا في تفسيرِ مقصودِ المتكلِّمِ من الجملِ، وأدواته، ومصادره، فضلاً عن نماذجَ من تفسير مقصود المتكلِّم من التُّراث اللغويِّ بوجه عام.

هذا، ويبقى أن نتساءلَ عن إمكان إدراك كامل لمقاصد المتكلِّم من كلامه بواسطة التَّفسير النَّحويِّ أو غيره، وذلك طرحٌ يستحقُّ بحثًا مستقلاً يضعُ في الاعتبارِ طبيعةَ هذا الكلامِ والمعلومات المتوافرة عنه، والقرائن المحيطة بوروده، والأبعاد الزَّمنيَّة والموضعيَّة له، وخصائص المتقبِّلين له، والقائمين بتحليله، أو إعادةِ صياغتِه لتوضيحِ مرادِ صاحبِه منْهُ.

مصادر البحث ومراجعه

١- إحياء النَّحْوِ: إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٢م.

٢- الأصول: دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: حسان، تمّام، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٢م.

٣- أصول النَّحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط، ١٩٨٣.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٥- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم، الزَّجّاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط ٥، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي، مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٧٠هـ.

٧- البرهان في علوم القرآن: الزَّركشي، محمد بن عبدالله، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.

٨- التَّعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النَّحو العربي: صاحب بن جعفر أبو جناح، في مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ٨، الآداب (١)، الرياض، ١٤١٦هـ.

٩- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.

١٠- التَّفسير الكبير: الرَّازي، ضياء الدين عمر فخر الرَّازي، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ.

١١- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصَّبان، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.

١٢- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد النَّجار، ط ٢، دار الهدى، بيروت، د.ت.

١٣- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: أحمد المتوكّل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٦م.

١٤- دراسات نقديّة في النّحو العربيّ: عبد الرّحمن محمد أيوب، مؤسسة الصّباح، الكويت، ١٩٨٠م.

١٥- دلائل الإعجاز: الجرجاني، عبد القاهر، تصحيح محمد رشيد رضا، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، د.ت.

١٦- شرح شذور الذّهب: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.

١٧- الصّاحبي: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٨- ظاهرة التّجانس الدّلالي في التراكيب العربية: أحمد شيخ عبدالسّلام، دار الفتح المنصورة، ١٩٩٢م.

١٩- كتاب الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدّين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ.

٢٠- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٩.

٢١- اللغة والتفسير والتّواصل: مصطفى ناصف، عالم المعرفة (١٩٣)، الكويت، ١٩٩٥م.

٢٢- المعنى النحوي في ضوء التّراث وعلم اللغة الحديث: مصطفى النحاس، في: عبده بدوي (تحرير)، في قضايا اللغة والأدب، بمناسبة افتتاح القرن الخامس عشر الهجري، مؤسسة الصباح، صفاة الكويت، الكويت، ١٤٠١هـ.

٢٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصْرية، بيروت، د.ت.

٢٤- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية: حامد يوسف العالم، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢٥- المكتفى في الوقف والابتداء: أبو عمرو الداني، تحقيق: جايد زيدان مخلف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٤م.

٢٦- من قضايا اللغة: مصطفى النّحاس، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٥هـ.

٢٧- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٩، د.ت.

٢٨- النَّظر النَّحْوي في النَّصِّ الأدبي: مفهومه وغاياته: مصطفى عراقي حسن، في: مجلة كليَّة الآداب، جامعة القاهرة، مجلد (٥٦)، عدد (٣)، يوليو ١٩٩٦م، ص ٢٠٩ - ٢٤٣.

٢٩- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: نهاد الموسى، دار البشير، الأردن، ط ٢، ١٤٠٨هـ.